الإجابة النموذجية لامتحان مقياس القرارات والعقود الإدارية

المجموعة "ج"

السؤال:علل الحالات التالية مبينا الحلول القانونية الصحيحة

الإجابة: أولا علل لا تعني صحيح أو خطا كما أن إعادة كتابة السؤال ليست تعليل

1) سحب الرئيس لقرار مرؤوسه غير شرعي لمخالفته لقواعد الاختصاص ولقاعدة توازي الأشكال

السلطة الرئاسية مختصة بسحب قرارات المرؤوس في إطار الرقابة الرئاسية في النظام المركزي

2) إجراء التوقيف غير محدد المدة إجراء مؤقت وغير نهائي لا يرقى ليكون قرارا إداريا

التوقيف غير محدد المدة هو قرار عزل نهائي مشوب بعيب الانحراف بالإجراءات وعيب الغاية

3) سلطة القاضي أوسع من سلطة الإدارة في إلغاء القرارات الإدارية

رقابة القاضي رقابة مطابقة بينما رقابة الإدارة رقابة مطابقة ورقابة ملائمة كأصل عام لذلك فسلطة الإدارة أوسع

4) تمسك الوالي بمبدأ أسبقية التنفيذ القرارات الإدارية أثناء نزاع حول قرار التصريح نزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة

بل يتم وقف تنفيذ القرار بقوة القانون طبقا للمادة 13 من قانون 11/91 المعدل

1) كل عقود الإدارة إدارية تتضمن شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون في الخاص.

يشمل مفهوم عقود الإدارة كل العقود التي تبرمها الإدارة سواء الإدارية أوالخاضعة للقانون الخاص "الإيجارات التجارية"

2) كل عقود الإدارة تبرم عن طريق تقديم طلب العروض

تختلف طرق إبرام العقد بحسب طبيعة العقد وهي: طلب العروض/ المزايدة/ المسابقة / التفاوض (التراضي)

3) تطبيقا لمبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية يمكن لأي متعهد أن يقدم طلبه:

لا يمكنه إذا كان طلب العروض بحدود دنيا وهولا تتوفر فيه الشروط/ أو كان في قائمة المقصيين مؤقتا أو نهائيا

4) تطبيقا لمبدأ المساواة في معاملة المترشحين لا يجوز تمييز بين المتعهدين أو المتعاقدين

تمنح الأولوية لترقية الإنتاج الوطني والأداة الوطنية للإنتاج عند تقديم التعهدات أوالمناولة (مثلا المؤسسات الناشئة)

<u>ملاحظة مهمة جدا:</u>

لا يلزم الطالب بالإجابة الحرفية بل بفحوى الإجابة الصحيح،/ كل تظلم قانوني يؤخذ بعين الاعتبار متى أرفق الطالب تظلمه بالإجابة النموذجية في حصة المعاينة، / سلم التنقيط: (2.5) لكل إجابة صحيحة/ تخصم (-2) من كل ورقة إجابة مسودة

الدكتورة: عبدلي سهام